استمارة المشاركة في الملتقى الدولي بعنوان:

" الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل"

من تنظيم المركز الجامعي بغرداية

الفترة23-24 فيفري 2011

الاسم واللقب: السعيد دراجي

المؤهل العلمي: دكتوراه في الاقتصاد، ماجستير في الاقتصاد الإسلامي.

الرتبة: أستاذ محاضر

الوظيفة: أستاذ، رئيس قسم الاقتصاد والإدارة.

المؤسسة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر

الهاتف: 213556454394

الفاكس:21331924735

العنوان الإلكتروني:derradji1@yahoo.fr

محور المداخلة: مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي.

عنوان المداخلة: أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي:

تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجا

مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول:
الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل
23-24 فيفري 2011 المركز الجامعي غرداية

محور المداخلة: مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي

عنوان البحث:

أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي: تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجا

د. السعيد دراجي
رئيس قسم الاقتصاد والإدارة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة- الجزائر

مقدمة:

لم يعد الاقتصاد الإسلامي غائبا في الأدبيات الاقتصادية العالمية المعاصرة، بل هو حقيقة نظرية مستمدة من أصول الفقه، فقه المعاملات وآيات الأحكام والأحاديث، بالإضافة إلى وجود ممارسات ميدانية خاصة في الجانب المالي منه كتجارب البنوك الإسلامية في بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية، والصناديق المالية ومؤسسات التأمين. وتدعم هذا ببعض المؤسسات التي تسهر على جمع وتنظيم معاني الاقتصاد الإسلامي وتأصيلها وفق

منهجه المتميز كمركز صالح للاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، وقسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر، ويتجلى ذلك أكثر في دعوات الكثير من الاقتصاديين إلى تبني الصيغ التمويلية الإسلامية لتفادي الكثير من الهزات التي تحصل في الأسواق المصرفية والمالية العالمية، ودمجها كبديل لحل بعض المعضلات في النظام الرأسمالي.

ومع ذلك لا يزال الكثير ممن يشكك في مدى وجود نظام اقتصادي إسلامي قادر على أن يكون بديلا للأنظمة الاقتصادية الوضعية. نتفق مع بعض الجزئيات فيها لكون التنظير في هذا المجال لا يزال في بدايته ويتموج بين الاقتصادي والفقيه وكل واحد يقدم هذا النظام من وجهة نظر اختصاصه. والحقيقة أن الذين طرحوا فكرة النظام الاقتصادي الإسلامي هم الفقهاء مع بداية القرن العشرين ثم استنجدوا بالاقتصاديين في الستينيات لفهم معضلات الاقتصاد. وفي اعتقادنا يجب أن ننظر إلى الاقتصاد الإسلامي كعلم قائم بذاته بعيد عن النظرة الايدولوجية (هو مستمد ولا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية) حتى نسمح ونفسح المجال أمام الاقتصاديين حتى غير المسلمين البحث فيه. ومن هنا علينا أولا بتوفير الإطار المختص للبحث في هذا النظام الاقتصادي وتطبيقاته من خلال استراتيجة تكوين مختصين في الاقتصاد الإسلامي على أسس علمية وأكاديمية متشبعين وملمين بالجانب الاقتصادي والجانب الشرعي (الفقهي). وتحمل طبعا هذه النخبة المكونة على عاتقها صياغة أدبيات النظام الاقتصادي الإسلامي على أسس متينة تستطيع أن تجابه وتجادل منظري الأنظمة الاقتصادية الأخرى. وهي الإشكالية التي أردت طرحها في هذا المجال من خلال عرض تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر في فتح شعبة الاقتصاد الإسلامي على مستوي التدرج منذ عشر سنوات، وفتح شعبتين أخريتين على مستوى ل.م.د هما إدارة أعمال مؤسسات وصناديق الزكاة، وإدارة أعمال الجمعيات والأوقاف، وتخصص بنوك إسلامية على مستوى ما بعد التدرج (الماجستير).

أولا: نشأة القسم:

إن فكرة إنشاء قسم اقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية تعود إلى سنة 1988خلال تنظيم ندوة حول " الاقتصاد الإسلامي ودوره في التنمية". وقد تحقق هذا الحلم بعد عشر سنوات أي في سنة 1998 في إطار إعادة هيكلة الجامعة الجزائرية إلى نظام الكليات[1]، حيث تم إنشاء قسم الاقتصاد والإدارة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بموجب القرار الوزاري رقم 470 بتاريخ 13 جوان 1999 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، والمرسوم التنفيذي رقم 98-388 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 المتعلق بتنظيم جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وسيرها، ويضم الشعب الآتية:

ثانيا: شعب القسم[2]:

يضم قسم الاقتصاد والإدارة الشعب الآتية:

- شعبة الاقتصاد الإسلامي (مفتوحة)وهي أول شعبة على مستوى الجامعات الجزائرية.
- شعبة الإدارة العامة والتنظيم.
- شعبة إدارة الأعمال.

وقد تم فتح تخصصين جديدين في السنة الجامعية 2009-2010 [3] في إطار نظام ل.م.د **L. M .D** هما :

- **إدارة أعمال صناديق و مؤسسات الزكاة.**

---

[1]) الجريدة الرسمية، العدد 91 بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

[2]) القرار الوزاري رقم 470 المؤرخ في 13 يوليو 1999 المتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

[3]) القرار الوزاري رقم 143 المؤرخ في 1جوله 2009 المتضمن تأهيل الليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2009-2010 ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

- **إدارة أعمال الأوقاف والجمعيات.**

وتم فتح هدا القسم في السنة الجامعية 2001–2002، بشعبة واحدة في النظام القديم هي شعبة الاقتصاد الإسلامي والتي تحولت ابتداء من السنة الجامعية 2010–2011 إلى النظام الجديد ل.م.د[1] وتخرجت إلى حد الآن على مستوى مرحلة التدرج ستة (06) دفعات. وكانت أول دفعة قد تخرجت في جوان 2004.

ويقدر عدد الطلبة المتخرجين 200 طالبا (منهم 91 ذكرا، 109 إناثا).

ثالثا: مرحلة ما بعد التدرج:

تم فتح أو ل مسابقة الماجستير في السنة الجامعية 2004–2005، وقد تخرجت هذه الدفعة البالغة عددها 15 طالبا، والآن يشتغلون أساتذة في مختلف الجامعات الوطنية (جامعة الأمير عبد القادر، جامعة منتوي، جامعة سطيف، المركز الجامعي برج بوعريريج، المركز الجامعي تبسة). كما تم فتح شعبة أخرى في الماجستير تخصص بنوك إسلامية في السنة 2009–2010 وهم الآن على وشك مناقشة مذكراتهم.

ويقدر عدد المسجلين في الدكتوراه بالقسم 11 طالبا.

رابعا: البرامج البيداغوجية[2]:

إن قراءة في البرامج البيداغوجية تبين لنا مدى تزاوج المواد الاقتصادية مع المواد الفقهية التي لها علاقة بالاقتصاد مباشرة والتي تعد ضرورية لتخريج منتوج اقتصادي ملم ومتشبع بالتكوين الشرعي. فإذا نظرنا إلى تخصص اقتصاد إسلامي نظام جديد نجده يتوفر على حجم ساعي يقدر 1622 ساعة على مدى ثلاث سنوات من التكوين منها 220 ساعة للمواد الفقهية المقدرة بسبعة مواد أي ما يعادل 13,5% من الحجم الساعي الكلي، و96 ساعة للمواد القانونية والاجتماعية التي لها علاقة بالاقتصاد والمقدرة أربعة مواد أي

[1]) القرار الوزاري رقم 333 المؤرخ في 07 سبتمبر 2010 المتضمن تأهيل الليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2010-2011 بجامعة المير عبد القادر للعلوم الإسلامية .

[2]) دليل الطالب نظام ل م د السنة الجامعية 2009-2010 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ص 81.

ما يعادل 5,9% من مجموع الحجم الساعي الكلي. في حين يقدر الحجم الساعي للمواد الاقتصادية والتحليلية (رياضيات وإحصاء) واللغة والإعلام الآلي بـــ 1306 ساعة أي ما يعادل 80,5% من الحجم الساعي الكلي. والشيء نفسه بالنسبة لفرع إدارة الأعمال (تخصص صناديق ومؤسسات الزكاة وتخصص الأوقاف والجمعيات)، بحيث نجد الحجم الساعي الكلي يقدر بـــ 2568 ساعة منها 208 ساعة للمواد الفقهية ما يعادل 8,09% من الحجم الساعي الكلي، و 208 ساعة للمواد القانونية واللغة أي ما يعادل 8,09% من الحجم الساعي الكلي. في حين يقدر الحجم الساعي للمواد الاقتصادية والإعلام الآلي بـــ 1920 ساعة أي ما يعادل 74% تقريبا من الحجم الساعي الكلي. ولا نتطرق إلى البرنامج البيداغوجي للاقتصاد الإسلامي في النظام قديم لأنه في عامه الأخير لغلقه.

خامسا: وصف المواد[1]:

تكمن أهمية المواد الفقهية المدرسة لطالب الاقتصاد الإسلامي في نوعية المقررات المقدمة للتدريس التي تكمل له تكوينه في المواد الاقتصادية المدرسة في مختلف الجامعات الوطنية والعالمية. وتهدف إلى تكوين اقتصاديين مزودين بمفاهيم و مصطلحات تتماشى و خصائص مجتمعات معينة يمكن لها أن تقدم إسهامات معتبرة في تحقيق الرفاه على مستوياتها و على مستوى الاندماج في الاقتصاد الدولي.

وعليه نتطرق إلى وصف المواد الشرعية فقط وهي:

1- **مقاصد الشريعة:** يضم محتوى هذه المادة العناصر التالية:

-التعريف بمقاصد الشريعة الإسلامية

-نشأة وتطور مقاصد الشريعة

-الحاجة إلى معرفة المقاصد

-التعليل ومذاهبه

[1]) مقررات المواد المدرسة في تخصصات الاقتصاد الإسلامي ، وتسيير مؤسسات وصناديق الزكاة، وتسيير الجمعيات والأوقاف وفق البرنامج المعتمد من الوزارة الوصية.

-طرق معرفة مقاصد الشريعة

-أقسام المقاصد الشرعية

-ماهية المصلحة والمفسدة

-التيسير ورفع الحرج

-مقاصد الشريعة الخاصة بأنواع المعاملات

-نظرة نقدية جديدة للمقاصد

2- آيات الأحكام: وتتضمن هذه المادة على ما يلي:

1 – إباحة الطيبات وتحريم الخبائث: << البقرة : 171 – 172 >>

2 – رعاية الإسلام أموال الأيتام : النساء : <<5 – 10 >>

3 – المداينة و أحكامها وأهمية التوثيق في المعاملات : البقرة << 281 >>

4 – الأموال التي تجب فيها الزكاة – زكاة الخضروات – : << وهو الذي انشأ جنات معروشات وغير معروشات والخل والزرع ...... وآتوا حقه يوم حصاده >> الأنعام << 142>>

5 – مصارف الزكاة : << إنما الصدقات للفقراء ....>> التوبة << 60 >>

6 – وجوب الوفاء بالعقود : المائدة << 1>>

7- مبدأ الرضائية في العقود و المعاملات << إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم >> النساء >>

9 – تحريم التطفيف في الكيل و الوزن << ويل للمطففين >> << 1- 3 >>

10- تحريم أكل المال بالباطل << لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل >> النساء

11- تحريم الربا أو الربا جريمة اجتماعية و اقتصادية آيات تحريم الربا من سورة البقرة

12- الاعتدال في الإنفاق << و لا تجعل يدك مغلولة الى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا >> الإسراء <<29>>

13– المال وسيلة و ليس غاية << يأيها الدين آمنوا لا تلهكم أ موالكم و لا أولادكم عن ذكر الله و من يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون >> المنافقون << 9>>

– الحقوق المتعلقة بالمال غير الزكاة << ليس البر أن تولوا وجوهكم ......هم المتقون>> البقرة << 177>>

15– تداول الثروة << ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله و للرسول ولذي القربى و اليتـــــامى و المساكين و ابن السبيل كي لايكون دولة بين الأغنياء منكم و ما آتاكم الرسول فخدوه و ما نهاكـــم عنـــــه فانتهوا >> الحشر << 07 >>.

3- **فقه المعاملات المالية**: وتحتوي هذه المادة على:

1 –شرح مصطلح المعاملات المالية وفيه :

- الفرق بين العبادة والمعاملة
- معنى المال وتقسيماته عند الفقهاء
- أثر هذه التقسيمات في الفقه الإسلامي

2 – معنى :العقد – التصرف – الالتزام – الوعد – والفرق بين هذه المصطلحات :

- البيع : تعريفه – حكمه – الحكمة من مشروعيته – أركانه – آثاره .
- أقسام البيوع : من حيث المادة المبيعة والزمن والثمن والتأجيل والتعجيل.
- أسباب فساد البيوع:–العين المحرمة.

–الربا

–الغرر

–البيوع المنهي عنها:الحاضر للبادي–النجش–الركبان–العينة–المصراة–يوم الجمعة–العربون –على بيع أخيه .

- بماذا يقع الفوات
- أحكام العيوب : والرد بالعيب.
- الشروط في البيع: ورأي مالك خاصة في المسألة

- الخيار وأنواعه وأحكام كل نوع.
- بيع الزروع والثمار وأحكام ذلك.
- وضع الجوائح وأحكام الجائحة.
- السلم.
- الربا : ربا النساء – ربا الفضل – العلة في الربا .

العقود المشاكلة للبيع :

- الإجارة والجعل والكراء.
- القراض<< المضاربة>>.
- الشركة: أنواعها وأحكامها .
- الشفعة
- القرض
- المساقاة والمزارعة
- الرهن
- الوكالة
- الحجر والتفليس

علما أن هذه المباحث تؤخذ على المذهب المالكي، ويتم تدارك المعرفة بالخلافات الفقهية حول أهم المسائل فيها فيما يسمى "بالفقه المقارن".

4- **أحاديث الأحكام:** وتحتوي هذه المادة على:

1 –حديث التسعير : – غلاء السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

2 – حديث الاحتكار : << لا يحتكر إلا خاطئ >>

3 – حديث الخراج بالضمان

4 – الربا : << حديث الذهب بالذهب ……………>>

5 – السلم: حديث << قدم المدينة وهم سيلفون >>

6 – الرهن: حديث <<الظهر يركب بنفقته >> وحديث << توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة .... >>

7 –المشفعة : حديث :<< ..... فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة >>

8 – الإجارة : أعطوا الأجير أجره >> << احتجم رسول الله ...>> << مامن نبي إلا ورعى الغنم >>

9 – الحوالة : << مطل الغنم ظلم فإذا أتبع أحدكم علىملئ فليتبع >>

10 – إحياء الموات : << من أحيا أرضا ....>>

11 – الوقف : << إذا مات ابن آدم ....>> أن عمر أصاب أرضا بخيبر فقال : يارسول الله .....>>

12 – الوصايا : << ماحق امرئ مسلم له شيئ يوصي فيه .....>>

13 – الوصايا : << جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني في عام حجة الوداع >>

14 – القراض : عن حكيم أنه كان يشترط

15 – الهبـــة : حديث النعمان >.

16 – اللقطة : << أعرف عفاصها ووكاءها ......>>

17 – العارية : <<علىاليد ماأخدت حتى تؤديه >>

18 – الشركة: << أنا ثالث الشريكين >>

19 – المساقات والمزارعة : << عامل أهل خيبر >>

20 – حقوق الارتفاق : << لا يمنع جار جاره ... >>

5- الزكاة والوقف: واعتمد تدريس هذه المادة نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه كل من الزكاة و الوقف في مساعدة بيت المال فيما يتعلق بالتضامن الوطني و لقد تعدى ذلك حتى شمل ميادين التعليم و الإمامة و ما يتبعها. فكان ذلك مرتبطا بالتركيبة و الظروف التي يمر بها المجتمع المسلم عبر العصور. فدراسة تاريخ تطور آليات الزكاة و الوقف و

محاولة التعرف على المراحل و الأشكال و حتى الحجم الذي عرفته كل من الزكاة و الوقف على مر العصور، و ما ارتبط به من اجتهاد و تشريع.

6-**المواريث:** وأدرجت هذه المادة نظرا لأهمية المواريث في عملية إعادة توزيع الثروة و التعرف على الأسس التي بواسطتها تتم عملية التوزيع.

7- **القواعد الفقهية** : وتهدف دراسة هذه المركبة التعريف بالقواعد الفقهية و أهمية دراستها وتطورها وأهم المؤلفات فيها مع دراسة تطبيقية لها.

8- **أصول الفقه**: وتتضمن العناصر التالية:

-القياس الشرعي

-المصالح المرسلة

-الاستحسان

-الاستصحاب

-الاستقراء

-الأخذ بالأحوط

9- **فقه الزكاة** : نسعى من خلالها دراسة الفقه المتعلق بالزكاة مع التركيز على المذهب المالكي الذي تعتمده الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالشؤون الدينية والأوقاف، حيث يتعرف الطالب على مفهوم الزكاة ، الأنصبة والمصارف، وزكاة الفطر.

10- **محاسبة الزكاة:** وتهدف إلى :

-حصر وتحديد وتقويم الأموال الزكوية.

-حصر وتحديد وتقويم المطلوبات التي تحسم من الأموال الزكوية.

-حساب مقدار النصاب والزكاة الواجبة.

-بيان توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة.

-الإفصاح عن موارد الزكاة ومصارفها خلال الفترة من قوائم وتقارير الزكاة.

ونعتقد أن هذه المواد الفقهية كفيلة بضمان تخريج طالب اقتصاد ملم بالمواد الشرعية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد مما يعطي إطارا متخصصا في الاقتصاد الإسلامي متكون تكوينا نوعيا يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي ومتفتح على التطور العالمي وعلى وجه الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا، مما يسمح له بالبحث أكثر في مجال الاقتصاد الإسلامي ليعطي البديل للاقتصاد الوضعي، خاصة وأنه يحوز على تكوين كبير في هدا المجال انطلاقا من دراسته للمواد الاقتصادية البحثة ومنها الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الكلي، وتاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، والرياضيات والإحصاء، والمحاسبة بمختلف أنواعها، والإعلام الآلي، وتسيير المؤسسات والمنهجية ولاقتصاد الجزائري، وتسيير الموارد البشرية، واقتصاد المؤسسة، ومراقبة التسيير، والجباية، واتخاذ القرار، والاقتصاد النقدي والأسواق المالية، التجارة الدولية، والمؤسسات الدولية، والشركات العابرة للقارات، والرياضيات المالية.

الخاتمة:

إن تجربة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر تعد فريدة على مستوى جامعات الوطن في تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي بفتحها شعبة في هذا المجال. وهي تجربة أولى قد تشوبها بعض النقائص وبالتالي فهي قابلة للتصحيح والإثراء، والتجديد كلما دعت الضرورة للتكيف مع التطورات الحاصلة في البحث العلمي مستقبلا.